التعديلات الدستورية في دولة كوبا عام 2019

م.كرار علي مكطوف
جامعة واسط : كلية القانون

الملخص

شهدت كوبا عدة دساتير منذ عام 1979و1992و 2002سواء كانت دساتير اعتمدها الثوار أو اقترحوها كوثائق حاكمة للأراضي التي سيطروا عليها خلال حربهم ضد إسبانيا وفي عام 2018 صوّت البرلمان بنوابه البالغ عددهم 560 نائباً بالإجماع على استفتاء الشعبي على الدستور الجديد بعد مناقشته بحضور راوول كاسترو الأمين العام للحزب الشيوعي وسنن الدستور الجديد عام 2019 ويحتوي مشروع الدستور الجديد على ديباجة و224 مادة، وسيقوم بنسخ دستور العام 1976 الذي جاء في ظروف الصراع الأيديولوجي الحاد وثقافة الحرب الباردة وإن الدستور الجديد ينص على إعادة صلاحيات رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الحكومة وهو يحدد سقف الترشّح عند تولّي السلطة للمرّة الأولى بـ 60 عاماً.

ويشير الدستور كوبا الجديد كقوة ملموسة للتحول السياسي والاقتصادي يدعو الدستور المجتمع الكوبي إلى مراجعة العلاقات السابقة لتنفيذ الأهداف الجديدة، علاوة على ذلك ، فإنه يخول السلطة التشريعية لاعتماد التشريعات التي تحدد وتنفذ المفاهيم الدستورية الجديدة .لا يمكن تحقيق خطة الإصلاح الطموحة هذه إلا من خلال مراجعة التشريعات السابقة وتعديلها بعناية واعتماد معايير قانونية جديدة لإنشاء نظام قانوني جديد، كل هذا يمكن أن يؤدي إلى ابتكارات حاسمة ، إن لم تتحقق بعد ، في النظام الاقتصادي والسياسي الكوبي.

الكلمات المفتاحية :الدستور –السلطة التشريعية –رئيس الجمهورية –الحكومة-كوبا

Constitutional amendments in the State of Cuba in 2019

L. Karrar Ali Maktouf
Wasit University: Faculty of Law

Abstract

Cuba has witnessed several constitutions since 1979, 1992 and 2002, whether constitutions adopted by the revolutionaries or proposed as governing documents for the lands they controlled during their war against Spain. In 2018, the parliament, with its 560 deputies, voted unanimously in a popular referendum on the new constitution after discussing it in the presence of Raúl Castro, Secretary-General of the Communist Party. The new constitution was enacted in 2019 and the new draft constitution contains a preamble and 224 articles, and it will copy the 1976 constitution, which came in conditions of intense ideological conflict and the culture of the Cold War. The first is 60 years old. The new constitution points to Cuba as a concrete force for political and economic transformation. The constitution calls on Cuban society to review past relations to implement the new goals. Moreover, it empowers the legislature to adopt legislation that defines and implements new constitutional concepts. This ambitious reform plan can only be achieved by carefully reviewing and amending previous legislation and adopting

new legal standards to create a new legal system, all of which could lead to crucial, if not yet achieved, innovations in the Cuban economic and political system.

Key words: the constitution - the legislature - the president of the republic - the government - Cuba

المقدمة

تتّمتع كوبا بنظام سياسي اشتراكي منذ عام 1959، وهو قائم على مبدأ دولة واحدة - حزب واحد تُعرَف كوبا من الناحية الدستورية بأنها دولة اشتراكية ماركسية- لينينية تسترشد بشكل جزئي بالأفكار السياسية لكارل ماركس، أحد آباء المادية التاريخية، إلى جانب (فريدريك إنجلز وفلاديمير لينين) على الرغم من اعتبارها دولة شيوعية، إلا أن الإيديولوجية الخاصة بخوسيه مارتي تُعتبر المصدر الرئيسي التي تتأثر به السياسة الكوبية. يصف الدستور الحالي، الذي أُقرّ في استفتاء عام 2019، أيضًا دور الحزب الشيوعي في كوبا باعتباره «القوة الرئيسية للمجتمع والدولة» وعلى هذا النحو يملك هذا الحزب القدرة على وضع سياسة وطنية خاصة. بالإضافة إلى أن دستور عام 2019 لم يطرح أفكار مارتي فحسب، بل طرح أيضًا أفكار فيدل كاسترو التي تفوق أفكار الماركسية فيما يتعلق بالتأثير على الحزب الشيوعي والمجتمع الكوبي.

تم التصديق على اقرار الدستور كوبا الجديد عام 2019 بأجماع اعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم 560 عضو وذلك في دورتها العادية يوم 22و 23-8- 2018 وقد تم اعداده من قبل طرف لجنة برلمانية يتراسها (راؤول كاستروا) الامين العام للحزب الشيوعي ويحتوي الدستور الجديد على ديباجة 224 مادة ، اي بزيادة (87) مادة عن الدستور الحالي (دستور 1976) اضافة الى الاحتفاظ ب (11) مادة في مقابل تعديل (113) مادة وحذف (13) مادة .

وبخلاف التعديلات السابقة خلال سنوات 1979و 1992و 2002 فان مسودة الدستور الكوبي لا يعد من حيث الشكل تعديلاً دستوريا وانما نسخة من الدستور الاساسي لعام 1979 ويبقى معرفة مضمونه من اجل السلطة إن كان فعلاً يشكل تعديلاً دستوريا جوهوياً وقد يؤسس النظام السياسي الجديد مبني على التطور الاقتصادي والسياسي .

اهمية البحث

تتضمن اهمية البحث حول موضوع (التعديلات الدستورية في كوبا عام 2019) ومدى تطبيق هذه التعديلات ومن خلال التطور والانفتاح الذي يحتاج إلى قاعدة تشريعية ودستورية شرعية لمواجهة التحديات المجتمعية، تلك المرتبطة أساساً بالتنمية والحريّات، ناهيك عن التحديات الإقليمية والدولية، لاسيّما بعد الزيارة التاريخية لباراك أوباما إلى هافانا.

منهجية البحث

لقد اتبعنا في الدراسة على المنهج التحليلي النظمي كما استعنا بالمنهج التاريخي .

اسباب اختيار الموضوع

بالرغم من اهمية الموضوع فان دراسته من قبل الفقهاء قليلة مقارنة مع مختلف المواضيع النظم السياسية سنسلط الضوء على التعديلات الدستورية وانعكاساته في كوبا.

مشكلة البحث

سنطرح عدة تساؤلات مما ياتي:

1-هل التعديل الدستوري في كوبا حقيقي او مجرد اصلاح شكلي و سطحية .

2-هل يكون التعديل الدستوري في كوبا تأثير على الوضع السياسي والاقتصادي للكوبين.

المبحث الاول: السلطة التشريعية

تتألف السلطة التشريعية (البرلمان) من مجلس الواحد (الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية) عدد اعضائها فقا لعدد السكان بلغ عدد اعضاء الجمعية الوطنية (610) عضو ويجري انتخابهم من قوائم تعتمدها لجان الترشيح الخاصة .

المطلب الاول : الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية

وهو المؤسسة الوحيدة في كوبا التي تتمتع بسلطات دستورية وحكومية وهي جزء من مجلس الدولة الكوبي الذي يتضمن رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آن واحد منذ عام 1979 وكان (فيدل كاسترو) الذي حكم منذ عام 1959حتى عام 2008 كما ان الجمعية الوطنية تمارس منذ عام 1979سلطتين تشريعية وتنفيذية في وقت واحد تبنّت كوبا عام 1976 إثر اعتماد دستورها الاشتراكي الأول، هيكلة حكومية تقوم على إلغاء منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، لتتحوّل الجمعية الوطنية بذلك إلى مؤسسة الحكم الرئيسة بجلسات تنعقد مرتين في العام، وكان مجلس الدولة يتولى صلاحياتها لبقية العام، اما الدستور الجديد فقد حدد صلاحيات جديد للأعضاء الجمعية الوطنية وطرق انتخابهم وكذلك إلغاء المنصبين منذ عام 1976وتنعقد الجمعية الوطنية الاجتماعات العادية مرتين في السنة وتكون علنية ما لم يصوت المجلس نفسه على عقدها خلف أبواب مغلقة لأسباب تتعلق بالدولة، لديها لجان دائمة تنظر في القضايا الهامة بين دورات الجمعية العامة, ينتخب المجلس الوطني للسلطة الشعبية لمدة خمس سنوات ,لا يمكن تمديد هذه الفترة إلا بقرار من المجلس نفسه في حالة الحرب أو في حالة وجود ظروف استثنائية أخرى قد تعيق إجراء الانتخابات بشكل طبيعي وفي حالة وجود مثل هذه الظروف وتنتخب الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية ، في اجتماعها تشكيل هيئة تشريعية جديدة ، من بين نوابها رئيسها ونائب رئيسها وأمين سرها، ينظم القانون طريقة وإجراءات تشكيل المجلس وإجراء هذه الانتخابات[1]

المطلب الثاني: اختصاصات الجمعية الوطنية للسلطة التشريعية

ان اختصاصات الجمعية الوطنية للسلطة التشريعية تتمثل بما ياتي[2] :

1-يتولى البرلمان تعديل الدستور، وعلى تمرير، وتعديل، وإلغاء القوانين، ومناقشة، وإقرار الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية.

1- Duharte Díaz, Emilio (2016) 'Updating the Cuban Political Model: For a Systemic and Democratic-Participatory Transformation', Socialism and Democracy, no. 70, vol. 30(1), 35–54.

2)- Limia David, Miguel (2000) 'Sociedad civil y participación en Cuba', in Duharte Díaz, Emilio, Teoría Sociopolítica. Selección de Temas, Tomo II, La Habana: Editorial 'Félix Varela, pp. 166–228.

2-يتولى البرلمان اصلاحات الدستورية على الدستور ما يتوافق مع الرؤية السياسية والاقتصادية الجديدة .

3- الموافقة على النظام النقدي والائتماني.

4- إعلان حالة الحرب في حالة العدوان العسكري والموافقة على معاهدات السلام.

5- وتخفيض العمالة الحكومية والقيود المفروضة على الكوبيين للسفر وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وكان مثل هذا التطور والانفتاح يحتاج إلى قاعدة تشريعية ودستورية.

6- الفصل في دستورية القوانين والمراسيم والمراسيم وجميع الأحكام العامة الأخرى.

7- استحداث منصبي رئيس الدولة ورئيس الوزراء، علما بأن أعلى منصب في السلطة التنفيذية يسمى رسميا في الوقت الحالي "رئيس مجلس الدولة"، وهو يجمع بين وظيفتي رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء

المبحث الثاني: السلطة التنفيذية

يمثل الرئيس القوى الأساسيّة للسلطة التنفيذيّة، فهو رئيس الحكومة، كما أنّه يمتلك سلطة تنفيذيّة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلّحة، وتقوم الجمعية الوطنيّة بانتخاب الرئيس بشكل غير مباشر، وتستمرّ الدورة الانتخابيّة فيها لمدّة خمس سنوات [3].

المطلب الاول : الحكومة

وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء ونائب الاول ونواب رئيس الوزراء وزير الداخلية وزير القوات المسلحة ويؤثر الحزب الشيوعي بشكل واضح على الانتخابات التي يتم بموجبها اختيار أعضاء مجلس الجمعية الوطنية والانتخابات الأخرى[4].

تعد وزارة الداخلية الجهاز الرئيسي لأمن الدولة وقيادتها، بموجب المادة 94 من الدستور الكوبي، يتولّى النائب الأول لرئيس مجلس الدولة واجبات رئاسية في حال مرض الرئيس أو وفاته ، وفي 21-7-2006 أثناء عملية تسليم السلطة في كوبا عام 2006، قام فيدل كاسترو بتفويض مهامه كرئيس لمجلس الدولة والأمين العام للحزب الشيوعي الكوبي والقائد الأعلى للقوات المسلحة إلى النائب الأول له (راؤول كاسترو) منذ عام 2019، وبحسب الدستور الجديد، فإن فترة الرئاسة تستمر لولايتين مدة كل منهما خمس سنوات[5].

ان رئيس جمهورية هو رئيس الدولة وينتخبه الجمعية الوطني لنواب الشعب لفترة تتزامن مع انعقاد المجلس في حد ذاته ، ولا يمكن للرئيس أن يشغل منصبه لأكثر من ولايتين متتاليتين. ووفقاً لقرارات الجمعية

---

3)- Partido Comunista de Cuba (2017a) 'Conceptualización del Modelo Económico y Social Cuban de Desarrollo Socialista.' Available at http://www.mes.gob.cu/sites/default/files/documentos/tabloide_i_lineamientos_pcc_junio_2017.pdf (Accessed 30 October 2018.

4)- Boas, Taylor. C. 2000. 'The Dictator's Dilemma The Internet and U.S. Policy toward Cuba'. The Washington Quarterly 23.3: 57-67. [Internet]. Accessed 23 June 2009. Available from http://www.twq.com/summer00/

5)- Coté, John. 2005. 'Cubans Log On behind Castro's Back'. Capitalism, God, and a Good Cigar: Cuba Enters the Twenty-first Century. Eds. Chávez, L; Chakarova, M. Durham; London: Duke University Press: 160-173.

الوطنية لنواب الشعب ولجنته الدائمة، يصدر رئيس الدولة القوانين ويعين رئيس مجلس الوزراء ونائبه ومستشاري الدولة والوزراء المسؤولين عن الوزارات أو الهيئات والمراجع العام والأمين العام لمجلس الدولة ويزيلهم ويمنح أوسمة الدولة وألقاب الشرف ويصدر أوامر بالعفو الخاص ويعلن الأحكام العرفية وحالة الحرب ويصدر أوامر التعبئة. ويمثل الرئيس جمهورية الصين الشعبية في إطار اضطلاعه بشؤون الدولة واستقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وفقاً لقرارات اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية لنواب الشعب ويعين الممثلين المفوضين في الخارج ويستدعيهم ويصادق على الاتفاقات والمعاهدات الهامة المبرمة مع الدول الأجنبية ويلغيها[6].

المطلب الثاني: مجلس الدولة في كوبا

ويُعتبر بمثابة الحكومة في كوبا، أُنشئ هذا المجلس بموجب الدستور الكوبي المُعتمد منذ عام 1976 والذي يضع السلطات التنفيذية بيد مجلس الدولة الكوبي، يتكون المجلس من 31 عضوًا، يتم انتخابهم بواسطة الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في كوبا. يتكون المجلس من رئيس المجلس، وستة نواب للرئيس بالإضافة إلى 24 وزيرًا آخرين. يشغل رئاسة المجلس حاليًا (ميجيل دياز) ، منذ عام 2008[7] .

من بين وظائف المجلس الأخرى اعتماد التدابير الإدارية وسن القواعد والأنظمة الإدارية وإصدار القرارات والأوامر وفقاً للدستور والنظام الأساسي، ويقدم المجلس مقترحات إلى الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية أو لجنته الدائمة ويحدد مهام الوزارات واللجان التابعة لمجلس الدولة ومسؤولياتها ويمارس قيادة موحدة تشرف على عمل الوزارات واللجان ويوجه جميع الأعمال الإدارية الأخرى ذات الطابع الوطني التي لا تقع ضمن اختصاص الوزارات واللجان، ويمارس المجلس القيادة الموحدة على عمل الهيئات المحلية لإدارة الدولة على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلاد ويقسم المهام والصلاحيات بين الحكومة المركزية وأجهزة إدارة الدولة في المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات المركزية، ويرسم المجلس خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة وينفذها. ويقرر المجلس بشأن إنفاذ الأحكام العرفية في أجزاء من المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات المركزية[8].
ويتحمل مجلس الدولة المسؤولية أمام الجمعية الوطنية لسلطة الشعبية، ويرفع تقاريره عن عمله إلى المجلس أو إلى لجنته الدائمة عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد[9].

المبحث الثالث: دواعي الاصلاح الدستوري

ان كل اصلاح دستوري له اسبابه ومسبباته تختلف باختلاف الاوضاع والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك المتغيرات الاقليمية والدولية خاصة مثل حالة كوبا وان هناك متغيرات داخلية وخارجية تؤثر على كوبا، تدفعها نحو الاصلاح الدستوري لعل من اهمها الاصلاح السياسي الذي بدأ في عهد رئاسة (رؤول كاسترو) مابين فترة 2008-2018 وهذا الاصلاح السياسي يحتاج الى دعامة دستورية من اجل الدفع بالامام لمواجهة التحديات المجتمعية المتزايدة ، المرتبطة اساسا بالتنمية وبالحريات ، وكذلك التحديات التي يفرضها الوضعين الاقليمي والدولي خصوصا الازمة السياسية والاقتصادية في فنزويلا الحليف الرئيسي

6)- López, Juan J. 2002. Democracy Delayed: The Case of Castro's Cuba. Baltimore: John Hopkins University Press.

7)- امل مختار، غياب كاسترو وحدود التغيير والاستمرارية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، مصر ، 2022 ومتاح على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17135.aspx

8) - عبد الحسين شعبان ، كوبا الحلم الغامض ، الطبعة الاولى ، الفارابي ، 2015، ص123.

9)- امل مختار ، مصدر سبق ذكره.

لكوبا اضافة الى انفراج السياسي التي عرفته العلاقات السياسية بين كوبا والولايات المتحدة الاميركية بعد الزيارة التاريخية للرئيس الاميركي (بارك اوباما) لكوبا 2016 كأول زيارة لرئيس امريكي منذ نجاح الثورة الكوبية[10] .

المطلب الاول : الاصلاحات التي جاء بها مشروع الدستور 2019

اهم المتغيرات التي جاء بها دستور كوبا لعام 2019 من اهمها :

اولا: الناحية الايدولوجية والسياسية فقد تم ادماج مفهوم دولة القانون –الاشتراكية في مادة الاولى من الدستور النافذ ، بهدف تعزيز دولة المؤسسات وسيادة القانون وسمو الدستور كما تم حذف الاشارة الى الشيوعية ، الا انه حافظ على التأكيد على النموذج الاشتراكي للنظام السياسي الكوبي[11].

ثانيا: من الناحية الاقتصادية تم الاشارة الى اقتصاد السوق وعلى الملكية الخاصة حيث اشارة الفصل 21 من الدستور النافذ ما يلي "النظام الاقتصادي يعكس المبادى الاساسية للملكية الاشتراكية لكل الشعب على الوسائل السياسية والاقتصادية ، كذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال الفصل 28 من الدستور النافذ حيث نص على انه "تشجيع الدولة وتوفير الضمانات للاستثمار الاجنبي" كعنصر مهم للتنمية الاقتصادية في البلد على اساس حماية الموارد الطبيعية والبشرية وترشيد استخدامها[12] .

ثالثا: من الناحية المؤسساتية تم استحداث منصب رئيس الدولة والذي يطلق عليه حاليا اسم (رئيس الجمهورية) حسب المادة 120 من الدستور النافذ ، ويتم انتخابه طبقا للمادة 121 من الدستور من قبل الجمعية الوطنية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وهو مسؤول امهامها ، بالإضافة الى سن الترشيح 60 سنة واشارت المادة 123 من الدستور الى صلاحية الرئيس في تمثيل الدولة وتوجية السياسات العامة وقيادة السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول واصدار القوانين وكذلك تم استحداث الوزير الاول (رئيس الوزراء) حسب المادة 136 من الدستور النافذ الذي يتم تعينه من قبل الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية بناء على اقتراح من رئيس الجمهورية ولمدة 5 سنوات[13].

المطلب الثاني : تداعيات الاصلاح الدستوري على النظام السياسي الكوبي

ان الاصلاح الدستوري يعد حجر الزاوية في اي اصلاح سياسي او اقتصادي او اجتماعي كونه القانون الاسمى لآي بلد الا انه رغم ذلك يبقى مرهونا بمدى تفعيل مقتضيات احكامه من خلال النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بها من خلال وجود اليات ومؤسسات الدستورية[14] .

ان النظام السياسي في كوبا يجمع بين خصائص النظام الرئاسي والنظام شبه الرئاسي حيث ان يعطي صلاحيات مهمة لرئيس الدولة على غرار الانظمة الرئاسية ، لكن بخلاف الانظمة الرئاسية فان رئيس الدولة لم يتم انتخابه بالاقتراع المباشر، بل عن طريق الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية وهو ما يجعل من السكرتير

10)- سمير امين ، الاشتراكية واقتصاد السوق تجارب الصين. فيتنام .كوبا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2014، ص123.
11)- عامر مصباح ، تصاعد حدة الجيل الثاني للحرب الباردة: هل العالم بحاجة إلى كوبا الثانية ، المؤسوعة الجزائرية للدراسات السياسية ،2021
12)- JAMES O'CONNER, POLITICAL CHANGE IN CUBA, 1959-1965, Johns Hopkins University Press,2020,p134.
13)- Ramón I. Centeno, The Cuban Regime after a Decade of Raúl Castro in Power,2017.
14)- JAMES O'CONNER, 0p.cit, pp,123-126.

الاول للحزب الشيوعي الزعيم الاول للبلاد على الاقل في المرحلة الحالية الى حين نهاية رئاسة (رؤول كاستروا) للحزب 2021 فأن هذا الاصلاح يستلهم بعض خصائص النظام شبه الرئاسي من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء الا انه بخلاف الانظمة شبه رئاسية على غرار فرنسا تكون هناك تعددية حزبية يمكن ان تعرف بفترات التعايش بين الرئيس ورئيس الوزراء عندما يكونان من حزبين مختلفين .

نلاحظ من خلال ذلك ان الحالة في كوبا يستحيل ان يكون كذلك لان الرئيس الدولة ورئيس الوزراء وحتى السكرتير الاول للحزب الشيوعي هم جمعيا اعضاء من نفس الحزب الشيوعي بحسب الدستور الكوبي لعام 2019 وان الاختلاف الوحيد هو ان رئيس الدولة ورئيس الوزراء لايمكن عمليا ان يتقلدهما اي قيادي من قيادات الثورة الكوبية على اساس شرط السن الذي لا يتعدى الستين عاما، بينما قيادة الحزب الشيوعي في شخص السكرتير الاول لا تضع هذا الشرط حيث يتراسه (رؤول كاستروا) هو احد قيادات الثورة الكوبية وبالتالي هناك مزواجة بين قيادات الثورة واجيال ما بعد الثورة .

الخاتمة

سنقسم الخاتمة الى النتائج والتوصيات :

اولا :النتائج

1-ان التعديلات الدستورية التي جاء بها الدستور الجديد هي نص دستوري على بعض الاصلاحات وليس كل الاصلاحات.

2-تحتاج كوبا الى التعديلات الدستورية خصوصا التعددية الحزبية ومبدا التداول السلمي للسلطة في اطار المنظومة السياسية والدفع بالاقتصاد السوق من خلال نص دستوري على مجموعة من المقتضيات والحقوق فان النظام السياسي الكوبي يحاول الاستفادة من النماذج الاقتصادية الناجحة للدول.

3- ان الاصلاح الدستوري لا يشكل قطيعة للانتقال الديمقراطي الا ان من بين مزاياه الاصلاح يتم داخل النظام السياسي وبرغبة منها ويبرهن على واقعية وبراغماتية النظام الذي يبادر بالتكييف مع جملة المتغيرات والتحديات الداخلية والدولية وتجاوز حالتي الجمود والركود السياسي.

ثانيا : التوصيات

1- أن القيادات الكوبية اتبعت منجهاً وأسلوباً استراتيجياً يقوم على إحداث مزيد من الانفتاحات والاصلاحات الاقتصادية كمقدمة لدفع الاصلاحات السياسية في كوبا، ورغم ذلك فإن القيادات السياسية الكوبية قد واجهتها العديد من التحديات كالفساد، والبطالة، وتدهور أوضاع حقوق الانسان، بالإضافة للعديد من التحديات الاجتماعية والسياسية.

2-ان الحزب الشيوعي يمثل نقطة تحول اساسية مهمة في تاريخ كوبا وتوجهاتها الداخلية والخارجية، هذا التحول لم ينبع فقط من تولي جيل جديد من العناصر الشابة لمقاليد الأمور، ولا إدخال عناصر رأسمالية إلى الحزب والنخبة الحاكمة، ولكن أيضًا بسبب الانتقال السلمي للسلطة، في سابقة من الأولى منذ تولي الحزب الشيوعي لمقاليد السلطة في كوبا عام 1959.

3-ان التعديلات الدستورية جاءت في ظروف خاصة تمثل مرحلة من المراحل التي مر بها النظام السياسي الكوبي يلاحظ انها تعديلات ظرفيه وطارئ تعبر عن عدم تجانس المنظومة السياسية الكوبية كما ان هذه التعديلات تحمل في طياتها اصلاحات شكلية تخدم مصالح الحزب الشيوعي المستحوذة على الحكم .

المصادر والمراجع

اولا : الكتب

1-سمير امين ، الاشتراكية واقتصاد السوق تجارب الصين. فيتنام .كوبا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2014.

2- عبد الحسين شعبان ، كوبا الحلم الغامض ، الطبعة الاولى ، الفارابي ، 2015.

ثانيا: المقالات

1-امل مختار، غياب كاسترو وحدود التغيير والاستمرارية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، مصر ، 2022 ومتاح على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17135.aspx

2- عامر مصباح ، تصاعد حدة الجيل الثاني للحرب الباردة: هل العالم بحاجة إلى كوبا الثانية ، المؤسوعة الجزائرية للدراسات السياسية ،2021.

ثالثا: المصادر باللغة الانكليزية

1-Duharte Díaz, Emilio (2016) 'Updating the Cuban Political Model: For a Systemic and Democratic-Participatory Transformation', Socialism and Democracy, no. 70, vol.
2-Limia David, Miguel (2000) 'Sociedad civil y participación en Cuba', in Duharte Díaz, Emilio, Teoría Sociopolítica. Selección de Temas, Tomo II, La Habana: Editorial 'FélixVarela.
3-Partido Comunista de Cuba (2017a) 'Conceptualización del Modelo Económicoy Social Cuban de Desarrollo Socialista.' Available at http://www.mes.gob.cu/sites/default/files/documentos/tabloide_i_lineamientos_pcc_junio_ 2017-2018.
4-Boas, Taylor. C. 2000. 'The Dictator's Dilemma? The Internet and U.S. Policy toward Cuba'. The Washington Quarterly 23.3: 57-67. [Internet]. Accessed 23 June 2009. Available from http://www.twq.com/summer00/.
5-Coté, John. 2005. 'Cubans Log On behind Castro's Back'. Capitalism, God, and a Good Cigar: Cuba Enters the Twenty-first Century. Eds. Chávez, L; Chakarova, M. Durham; London: Duke University Press: 160-173.
6- López, Juan J. 2002. Democracy Delayed: The Case of Castro's Cuba. Baltimore: John Hopkins University Press.
7- Suchlicki, Jaime. 1999. Castro's Cuba: More Continuity than Change. I: Studies in Comparative Development, winter, 2000. New York: Americas Society.
8-JAMES O'CONNER, POLITICAL CHANGE IN CUBA, 1959-1965, Johns Hopkins University Press,2020.
9-Ramón I. Centeno, The Cuban Regime after a Decade of Raúl Castro in Power,2017.